



الوفد البرلماني مع رئيس مجلس النواب المغربي



رئيس مجلس الأمة خلال اجتماعه مع رؤساء القتل البرلمانية الدولية



الراشد يلقى كلمة الكويت

أكد أن المجتمع الدولي يحتاج إلى خريطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة

الراشد: ما كان لـ «الربيع العربي» أن يقوم لولا ظهور الفساد والظلم

■ الشعوب التي أهلكت طفلة لن ترضى بطغاة جدد ولن ترضى سوى بالتحول إلى عهد جديد تسوده العدالة

على أساس المشروعية الدولية وقرارات مجلس الأمن لا يزال يشكل قضية مهمة يهدد أمن واستقرار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني والسياسة الاستيطانية غير المشروعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة وهذا ما يميز عناصر التوتر ويهدد الطريق للنزول والتهدئة. وتابع الراشد أن ما يحدث في سوريا من كوارث إنسانية هو انتهاك صارخ للاعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع الاتفاقيات الدولية بخصوص قضايا السلم والأمن الدوليين التي اقترتها الأمم المتحدة.

وزاد نحن كبرلمانين علينا أن نواجه الصمت العالمي القريب حول القضية السورية بمساعدة الجهود لوضع حد لوقت القتل والتفريع الدائر هناك والعمل على تقديم كافة أشكال المساعدات للشعب السوري الجريح. وأردف الراشد وفي هذا السياق ننقدم بالشكر لصاحب السمو الشيخ صباح الاحمد أمير البلاد لاستضافته المؤتمر الدولي للمناحين لدعم سوريا ولخذه زمام المبادرة في البرع مما شجع العديد من الدول على التبرع بسخاء لدعم الشعب السوري وقد شاركت دولة الكويت بدورها الإنساني بالتبرع بمبلغ ثلاثمائة مليون دولار أمريكي حتى وصلت المبالغ المجمعة إلى أكثر من مليار وسبع مائة مليون دولار أمريكي وهذه المبالغ لا تكفي إلا لسد القليل من الاحتياجات الضرورية للشعب السوري المحتوب. وبين أن الحصول على الطاقة النووية يفرض الاستخدام السلمي هو حق مشروع لكافة دول العالم ولكن بشرط أن تلتزم هذه الدول بالقواعد الدولية لإدارة مثل هذه المنشآت بطريقة آمنة وتكمل المحافظة على البيئة في نطاقها الجغرافي من تسرب وانتشار الإشعاع في المنطقة.



رئيس مجلس الأمة مترئسا اجتماع البرلمان الإسلامي على هامش المؤتمر



الراشد والعمير والصانع خلال الاجتماع

■ علينا كبرلمانين سن مزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لرموزها

الفوائد التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها عقيدة المرء وعلاقته التقديرية أمر لا يجب أن يتم التعرض له بأي شكل كان. وبين أن الكويت سبق وأن انضمت إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويصعد انضمام قانون بهذا الخصوص وقانون منع الاتجار بالبشر.

وأكد أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان وتجاهل المجتمع الدولي في إنهاء هذا الصراع هو مسؤولية جماعية دولية. وأضاف علينا أن نتوقف كثيرا عند بعض المحاولات لربط الإسلام بالإرهاب فتشويه صورة الإسلام السمعة والنيل من مبادئه الإنسانية والتي تؤكد دون شك على أن الإرهاب لا يمت بأي صلة للشرعية الإسلامية السمحة. كما أنه جريمة لا تمت بصلة لأي شريعة سواءية أخرى.

وأشار إلى أن كافة المواثيق والقوانين الدولية تدعو إلى احترام جميع الأديان والمعتقدات لذا يجب علينا كبرلمانين سن المزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها.

وتابع الراشد علينا أن نعي أن تلك الثورات لن تأتي بخير على شعوبها وجيرانها في المنطقة ما لم تحقق تغييرا إيجابيا يساهم بتوطيد الديمقراطية ورفع المستوى المعيشي والاقتصادي للشعوب مقابل الحفاظ على حقوق الإنسان ورفض التمييز بين المواطنين. وشدد على أن الشعوب التي امتلك طغاة لن ترضى بطغاة جدد ولن ترضى سوى بالتحول إلى عهد جديد تسوده العدالة والقضاء على الفساد.

وأشار إلى أن كافة المواثيق والقوانين الدولية تدعو إلى احترام جميع الأديان والمعتقدات لذا يجب علينا كبرلمانين سن المزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها.

وأشار إلى أن كافة المواثيق والقوانين الدولية تدعو إلى احترام جميع الأديان والمعتقدات لذا يجب علينا كبرلمانين سن المزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها.

وأشار إلى أن كافة المواثيق والقوانين الدولية تدعو إلى احترام جميع الأديان والمعتقدات لذا يجب علينا كبرلمانين سن المزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها.

وأشار إلى أن كافة المواثيق والقوانين الدولية تدعو إلى احترام جميع الأديان والمعتقدات لذا يجب علينا كبرلمانين سن المزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها.

وأشار إلى أن كافة المواثيق والقوانين الدولية تدعو إلى احترام جميع الأديان والمعتقدات لذا يجب علينا كبرلمانين سن المزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها.

وأشار إلى أن كافة المواثيق والقوانين الدولية تدعو إلى احترام جميع الأديان والمعتقدات لذا يجب علينا كبرلمانين سن المزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها.

وأشار إلى أن كافة المواثيق والقوانين الدولية تدعو إلى احترام جميع الأديان والمعتقدات لذا يجب علينا كبرلمانين سن المزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها.

وأشار إلى أن كافة المواثيق والقوانين الدولية تدعو إلى احترام جميع الأديان والمعتقدات لذا يجب علينا كبرلمانين سن المزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها.

وأشار إلى أن كافة المواثيق والقوانين الدولية تدعو إلى احترام جميع الأديان والمعتقدات لذا يجب علينا كبرلمانين سن المزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها.

وأشار إلى أن كافة المواثيق والقوانين الدولية تدعو إلى احترام جميع الأديان والمعتقدات لذا يجب علينا كبرلمانين سن المزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها.

وأشار إلى أن كافة المواثيق والقوانين الدولية تدعو إلى احترام جميع الأديان والمعتقدات لذا يجب علينا كبرلمانين سن المزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها.

وأشار إلى أن كافة المواثيق والقوانين الدولية تدعو إلى احترام جميع الأديان والمعتقدات لذا يجب علينا كبرلمانين سن المزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها.

وأشار إلى أن كافة المواثيق والقوانين الدولية تدعو إلى احترام جميع الأديان والمعتقدات لذا يجب علينا كبرلمانين سن المزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها.

وأشار إلى أن كافة المواثيق والقوانين الدولية تدعو إلى احترام جميع الأديان والمعتقدات لذا يجب علينا كبرلمانين سن المزيد من القوانين التي تحمي حرية العقيدة وتجترم أذراء الأديان والتعرض لها ورموزها.



عاشور والعمير خلال اجتماعات النجاش



عاشور والعمير والنجاش خلال اجتماعات النجاش



عاشور والعمير والنجاش خلال اجتماعات النجاش

الصانع: مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ناقش الوضع المأساوي للاجئين السوريين

العمير يدعو برلمانيي العالم للمساهمة في تحقيق التنمية والسلام للشعوب

الموضوعات من أهمها إنشاء لجنة للشرق الأوسط والوضع المأساوي الذي يعيشه اللاجئون السوريون في الدول المجاورة إضافة إلى موضوع العنف ضد النساء. وقال ممثل وفد الشعبة البرلمانية الكويتية في اجتماع المجلس الحاكم حصفي عقوب الصانع في تصريح صحفي عقب حضوره الاجتماع أن المجتمعين استعرضوا عددا من الموضوعات الموجودة على جدول الأعمال من أهمها القضايا التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط لاسيما قضية اللاجئين السوريين. وأضاف الصانع أنه «تم إقرار إنشاء لجنة للشرق الأوسط ونجحنا في إيصال رسالة إلى المجتمع الدولي عن الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب السوري الشقيق الذي اضطر إلى الهجرة نتيجة الحرب والأزمة الدائرة في بلاده».

هم في أمس الحاجة إلى الدعم والمساندة. وأكد ضرورة أن تقوم السلطات الضريبية والقضائية والشرطية في البلدان الملتزمة للمساعدات التنموية وفي ظل منظومة من التشريعات والقوانين ذات الصلة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطويق ومكافحة الفساد المالي ومتابعة كافة أشكال الفساد المالي والاقتصادي كالتهريب الضريبي والرشوة وتهريب الأموال وغسلها وتمويل الإرهاب وغيرها. وأوضح أن البرلمان الكويتي أنجز أخيرا ثلاث اتفاقيات بقوانين تساهم في هذا الاتجاه وهي الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية والانفاقية العربية لمكافحة الفساد والانفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

من جانب آخر عقد المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي أمس اجتماعا ناقش فيه عددا من

السفر وعلى التحولات المالية الأجنبية «ضريبة توبين» وكذلك إنشاء آليات التأمين ضد التقنيات المخفية التي تدمر المحاصيل الزراعية للفقر. وأوضح أن الناحية الفرص لصغار المزارعين والمحتجين في البلدان النامية للمشاركة النشطة في السوق العالمية وتمكين المستهلكين فيها من الشراء بالأسعار العادلة أمر يعمل تحديا كبيرا لصناع القرار في العالم ليس فقط من الناحية الاقتصادية والمالية وإنما من الناحية الأخلاقية والأمنية. وذكر أن أمان العالم لا ينفصل لأن الشعوب الجائعة والمريضة صعب عليها أن تزدهر ويجب على البرلمانيين أن يسارعوا بتحويل هذه المبادرات الناشئة إلى آليات قوية تدفع بها دولنا وحكوماتنا لتحقيق هذا الأمل الكبير في مساعدة ما يزيد على مليار نسمة



على العمير والنجاش خلال اجتماعات

أمرिका اللاتينية وبما لا يقل عن أربعة في المئة من إجمالي الناتج المحلي الكويتي سنويا. وأضاف أن دولة الكويت تؤيد وبقوة آليات تمويل التنمية على المستوى العالمي من خلال فرض ضريبة صغيرة على أسعار تذاكر

خلال صندوقها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي أنشئ في عام 1961 وبدا عربيا لكنه ومنذ عام 1974 وبعد مضاعفة رأسماله إلى حوالي 6.7 مليارات دولار أصبح يوجه نشاطه الإنشائي لأكثر من مئة دولة نامية في آسيا وأفريقيا

من الجنوب إلى الشمال بحثا عن سبل للعيش الكريم فهناك حوالي 200 مليون مهاجر يمثلون 3 في المئة من سكان العالم وأصبح خطر تهيمش البلدان الصغيرة والأقل نموا حقيقة واقعة برغم كل الأهداف النبيلة التي تضمنها الإعلان العالمي للألفية. وكشف العمير أن المساعدات التي تعهدت الدول المتقدمة بتقديمها للبلدان النامية وفقا لتقديرات الألفية لعام 2011 بلغت فقط 7.13 مليارات دولار في العام المذكور وبما يعادل 0.23 في المئة من إجمالي ناتجها القومي بينما كان الاتفاق على ألا تقل عن 0.7 من إجمالي ناتجها القومي بحلول عام 2015.

وأكد على أن دولة الكويت لم تنشغل بجريعتها التنموية الوطنية عن دورها الرائد إقليميا ودوليا في تقديم المعونات المالية والاقتصادية والفنية وذلك من

التي اتفق عليها المجتمع الدولي وأصطلح على تسميتها «بمبادرات التنمية الألفية». وشدد على أن الاستثمارات الحديثة لتمويل قطاع الصحة في البلدان النامية من خلال المبادرة التي أطلق عليها «من الديون إلى الصحة» والتي تسقط بمقتضاها بعض البلدان المتقدمة جزءا من ديونها على البلدان النامية بشرطة مساهمة الأخيرة بنصف تلك الديون في برنامج الصندوق العالمي الداعم للتطعيمات والمناخ ومكافحة الإيدز والسل والملاريا أمر جيد ومحمود ونشجعه بقوة. وأضاف أن التغييرات المناخية والتغيرات السكانية مؤثران قويان على منظومة الإنتاج الغذائي في المناطق الريفية الفقيرة في ظل نقص التمويل والمعلوماتية والتكنولوجيا ميمنا أن تلك الظروف الصعبة دفعت نحو الهجرات الشرعية وغير الشرعية

كيتو «الأكوادور» - «كوئنا» قال عضو وفد الشعبة البرلمانية الكويتية الدكتور علي العمير أن العالم يواجه قضية إنسانية شديدة الاتحاح إذ يعاني ما يقرب من مليار نسمة من الجوع ونقص الماء والغذاء داعيا برلمانيي العالم إلى المساهمة في تحقيق المزيد من التنمية الحقيقية والرخاء والسلام للشعوب. وأكد العمير أمام اللجنة الدائمة الثانية للتنمية المستدامة-التمويل والتجارة حول التجارة العادلة وآليات التمويل المبكرة من أجل التنمية المستدامة- المنعقدة على هامش أعمال اجتماعات المؤتمر البرلماني الدولي الـ 128 أن سلام الشعوب الدولية والفقيرة جزء من أمن وسلام البشرية. وقال أن موضوع البحث عن الآليات والبرامج المبكرة للتمويل من أجل التنمية يرتبط منذ عام 2010 ارتباطا شامسا بالأهداف